

وتبقى المحكمة



يطلقها باستمرار. أما في ما يتعلق بكل التعابير التي أطلقها النائب عون أخيراً بشأن بطاقات الذهب والإياب وتوسيع الأحجحة في سجن رومية، فنحن نؤكد أننا بانتظار شرف التصدي لأي يد تمتد إلى أي من الشرفاء في لبنان». وكرّست كتلة المستقبل اجتماعها الدوري أمس للردّ على عون ووزير المال محمد الصفدي ووزير العمل شربل

نحاس، فرأت أن كلام عون وبعض فريقه السياسي «كشف حقيقة النيات الثأرية والانتقامية التي تهدف إلى إلغاء الآخرين في الوطن، وهي السياسة التي كان قد ابتدعها وأتقن ممارستها حزب الله في توجهاته وممارساته السياسية، وجاء جناحه المستحدث في الرابية لاستكمالها وترسيخها». وأضافت الكتلة أن إعلان وزير المال محمد

في طرابلس

المستوى أن يلغي المفتي الاجتماع المنوي عقده يوم الاثنين المقبل تحضيراً لإنشاء مجلس لقيادة طرابلس. ولفتت المصادر ذاتها إلى أن عقد الاجتماع بالطريقة التي جرى التحضير له فيها سيحوّل المفتي تلقائياً إلى طرف في الصراع السياسي الدائر على الساحة الطرابلسية. الشعار الذي بدأ يضرب أحماساً بأسداس بعد زيارته «السادات تاور»، لا يغيب عن حساباته أن ميقاتي والصفدي لن يقطعاً معه شعرة معاوية، وإن كان لذلك شروط وأثمان يعرفها. لكن ما ينطبق على الشعار لا ينسحب بالقدر نفسه على رئيس بلدية طرابلس نادر غزال الذي عاد إلى المدينة بعد مشاركته في لقاء السنيرة، وهو يعرف أن ما واجهه سابقاً من صعوبات داخل المجلس البلدي لن يكون ذا قيمة مقارنة بما ينتظره من متاعب، إذ لم تكن تمضي سنة على تسلمه مهامه، إلا وكان قرابة نصف عدد أعضاء المجلس البلدي لا يتركون فرصة للبلدي منه إلا ويستغلونها، بعد بروز خلافات بينه وبينهم على مقاربه الشأن البلدي في المدينة. واتخذ بعض الخلافات طابعاً شخصياً بحثاً فكيف سيواجه غزال اليوم أكثر من ثلاثة أرباع المجلس، ممن هم محسوبون على ميقاتي والصفدي وكرامي، إثر تصنيف نفسه طرفاً لمصلحة فريق ضد آخر، وبعدهما أصبح التوافق البلدي الذي جاء به رئيساً في خبر كان؟

ويحاول «تجاوز أهل طرابلس وقياداتها ويستجلب من خارج طرابلس ممثلين لحزب الكتائب والقوات اللبنانية - على سبيل المثال لا الحصر - ليبحثوا عن حلول لمشاكلها». وفي إشارة إلى الشعار، تمتّ الحركة على «المرجعيات الدينية أن تكون على مسافة واحدة من الجميع، وأن تسعى إلى عقلنة الأصوات المحرّضة التي تثير الأحقاد والضغائن وتكأ الجراح، وذلك يتنافى كلياً مع مقاصد شريعتنا الغراء». ومن هذا المنطلق، أتت زيارة الشعار أمس لميقاتي في السرايا الحكومية. فقد وصلت إلى مسامع المفتي معلومات عن الانزعاج الشديد من خطوته، خصوصاً أنها جاءت لتكرس السنيرة زعيماً لعاصمة الشمال. وتوقعت مصادر سياسية طرابلسية رفيعة

الصفدي أنه سيبني سياسته على مبدأ الشفافية في الأرقام، وأنه سيدقق في الحسابات انطلاقاً من عام 1993، «أمر إيجابي ومطلوب، لكننا ككتلة نلقت عناية وزير المال إلى أن هناك مشروع قانون لتدقيق حسابات الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات والمجالس والمراقب العامة الذي أحيل على مجلس النواب منذ 25 أيار 2006، وكان قد وافق عليه حين كان وزيراً في حكومة الرئيس السنيرة الأولى، ويهدف هذا المشروع إلى إجراء التدقيق المحاسبي وفقاً للقواعد الدولية للتدقيق، وذلك ابتداءً من عام 1989 حتى اليوم، وعلى نحو مستمر، إذ، من الأجدى أن يعمل معاليه على إقراره وتطبيقه لكشف حقيقة الأمور المالية في لبنان، بعيداً من الاستغلال السياسي». كذلك توفقت الكتلة «أمام الكلام الصادر أمس عن وزير الاتصالات السابق شربل نحاس في حق أحد المديرين العميين، والذي أعلن جهاراً أن أيام هذا المدير العام في الدولة إما معدودة، أو أنه يجب أن يدخل السجن»، ورأت أن «هذا الكلام الصادر عن وزير سابق تجاه مدير عام في إدارة لم تعد تابعة لوصابته، قبل اجتماع مجلس الوزراء وقبل إنجاز البيان الوزاري، هو الكيدية بعينها التي حذرنا منها لحظة إعلان الحكومة». وأضافت كتلة المستقبل أنه لا يحق لوزير سابق أن يطلق الأحكام والقرارات تجاه أي موظف كان، ولا سيما أنه أصبح غير تابع لوصابته.

جنبلاط يرفض الكيدية

من جهته، رأى رئيس جبهة النضال الوطني النائب وليد جنبلاط أن «أفضل ما يمكن أن تقدمه القوى السياسية المشاركة في الحكومة لضمان نجاح مسيرتها وعملها هو الابتعاد عما يثير السجالات السياسية والإعلامية التي لا تؤدي سوى إلى زيادة التوتر، فيما المطلوب هو بناء مناقشات تتيح لهذه الحكومة أن تحقق إنجازات في ملفات كثيرة متركمة بدل التلهي في نقاشات جانبية لا تقدّم ولا تؤخّر». وأكد جنبلاط أن جبهة النضال الوطني لن «تغطي أو تشارك في أي أعمال انتقامية أو كيدية، وأن مشاركتها في الحكومة كانت على هذا الأساس، من دون أن يعني ذلك عدم موافقتها على محاسبة من يخرق القوانين، لكن ضمن الأصول والمعايير المعتمدة».

الجميل: على الأسد أن يقود الإصلاح

إلى ذلك، عاد أمس إلى بيروت النواب السابقون باسم السبع، فارس سعيد، وسمير فرنجية، ومدير مكتب الرئيس سعد الحريري نادر الحريري، آتين من باريس. وقد نفى رئيس حزب الكتائب اللبنانية أمين الجميل «أن يكون فريق 14 آذار قد اجتمع في فرنسا لرسم خطة للمستقبل». ويرأي الجميل، ليس هناك من حاجة إلى التوافق على خطة، «لأن التنسيق مستمر مع رئيس الحكومة السابق سعد الحريري»، موضحاً «أن اللقاء الذي عقده معه كان للتشاور في كيفية التعاطي مع حكومة يسيطر عليها حزب الله ولها امتدادات خارجية». ورأى أنه «لو كان هناك من قرار عربي جامع لمواجهة إسرائيل، فإن لبنان مستعد لذلك. أما إذا كان القصد إقحامه في هذا الموضوع لخلق ملهات تخدم أهدافاً أخرى لا علاقة لها بالقضية الفلسطينية واللبنانية، بل تحقق مكاسب إقليميّة معينة، فهذا حرام». وتمنّى الجميل «الاستقرار والسلام والديموقراطية والحرية للشعب السوري»، وأشار إلى أن على المسؤولين السوريين أن يقرّوا ما يحصل في العالم العربي، وأن يتعظوا، «وأن يقود الرئيس السوري بشار الأسد عملية التغيير، ويضع بلاده على طريق الحداثة والعصرية والديموقراطية».

ابراهيم الامين

سوريا: أزمنا المعارضة والخارج

فاته الوقت. أهدر الفرصة. كان يجب أن يقول هذا الكلام قبل شهر. لم يعد هناك من فائدة لما يقول. التطورات تجاوزته. الناس كانوا ياملون غير ذلك. لم نرّ جديداً في ما أعلن وقال. إنه يشتري الوقت. ليس لديه نيّة بالتغيير... صار عليه الرحيل».

هذه عيّنة من تعليقات العراعرعة على خطاب الرئيس السوري بشار الأسد، أول من أمس. ولكن، قررت إدارة «الجزيرة» اتحافنا بشيء جديد، مثل رجل أطل من داخل الاستديو وصفته بأنه «رئيس ائتلاف سوريا أولاً». جزم بأن إيران وحزب الله يتوليان أعمال القمع في سوريا، قبل أن يناشد رجب طيب أردوغان التدخل. لم يوضح لنا كيفية التدخل الذي يريده. لكن من يسمعه ومن يتابع أركان مؤتمر انطاليا لبقايا عملاء الاستخبارات الغربية، وتصريحات مناضلي الفايستوك من بيروت وباريس وبروكسل والرياض وواشنطن، يعرف أنه ليس بين كل هؤلاء من لديه شيء يقوله، سوى عبارة واحدة: نريد إسقاط النظام!

حسناً، هذه هي الحقيقة الواضحة لدى هؤلاء. أما السؤال الآخر الجدير بالمتابعة، فهو عن حقيقة أن تركيا تريد أن تمارس هي، عبر جيشها وأمنها واستخباراتها، الرقابة التي تضمن عدم تعرض أي من النازحين السوريين إلى أراضيها لأي نوع من القمع إن عادوا إلى قراهم في منطقة جسر الشغور. يعني أنه بعدما فشلت محاولة تحويل منطقة درعا إلى بنغازي سوريا، ثم فشلت محاولة تحويل منطقة إدلب إلى بنغازي سوريا، وبعدها ستفشل قريباً محاولة تحويل منطقة قريبة من الحدود مع العراق إلى بنغازي، سيسعى بعض المجانين عندنا في لبنان إلى القيام بأنشطة عسى أن تثمر مكاناً يلجا إليه تجمع من العراعرعة السوريين لقيادة الثورة. ويبدو أن هؤلاء يستسهلون فكرة تحويل مناطق في شمال لبنان إلى هذه الوضعية.

باتت «الجزيرة» مدعاة للسخرية وينقص ضيوفها شارات الاستخبارات الخارجية

إلا أن التطور الأبرز في أحداث سوريا لا يتصل فقط بإعلان رأس النظام الاستعداد العملائي للدخول في ورشة ستقود حتماً إلى تغييرات كبيرة. بل في قوله، واقتناعه بأن المحافظة على موقف سوريا المستقل في المنطقة

وعدم الخضوع للإملاءات الأميركية، يتطلبان مثل هذه التغييرات. الجديد، هو أن كل سوريا اليوم بات على اقتناع بأن التغييرات يجب أن تشمل الفكر اليومي الذي ساد هذه البلاد طوال عقود عدة. وهو الفكر الذي أنتج إدارة وأمناً واقتصاداً وأنتج تسلطاً وفساداً وترهلاً. وبالتالي، لو كان بين العراعرعة من يستجدي إصلاحاً حقيقياً، وحقناً للدماء، لكان دفع الرجل نحو المزيد من الخطوات العملية، لا الإصرار على مواقف فارغة هدفها الوحيد ترجمة مطالب الغرب المتوتر بإراقة المزيد من الدماء، باعتبار أن الآن جوبيه، مثلاً، يعتقد أن جيشاً غربياً سيكون جاهزاً للتدخل بغية إنقاذ الشعب السوري. يبدو أن هذا الغي لم يعرف أن جاك شيراك وجورج بوش صاروا في المنزل.

ومع ذلك، فإن الأزمة السورية ستكون أكثر سخونة، بعدما أظهرت حدة التوتر الغربي واستمرار «الجزيرة» القناة في حربها على النظام من دون هواده أن هناك حاجة إلى مزيد من الضغوط، دبلوماسية وسياسياً وإعلامياً، ولو تطلب الأمر المزيد من الأكاذيب، أو محاولة إخفاء صورة الذين خرجوا أمس مناصرين للأسد، ومحاولة معارضين في الخارج تربطهم صلات واضحة مع الاستخبارات الخارجية، وصف مئات الألوف من المتظاهرين في دمشق وبقية المحافظات السورية بأنهم عناصر من الأمن والجيش... بدا واقع هؤلاء العراعرعة، كما توتر الغرب، شبيهاً إلى درجة كبيرة بتوتر فريق 14 آذار في لبنان بعد تأليف الحكومة الجديدة. وهو ما يعني أننا سنكون أقرب إلى مواجهة جديدة، أساسها رفع مستوى الضغوط الأميركية والأوروبية على سوريا، علماً بأن دبلوماسيين غربيين في دمشق عبروا عن امتعاضهم لتجاهل تقاريرهم عن حقيقة الوضع في سوريا، ولفت الانتباه إلى المبالغات الإعلامية من جانب خصوم الأسد، وعن أن واقع النظام لا يزال أقوى بكثير مما يظن كثيرون، وأن السوريين الذين يحتلون الرتب الأولى والثانية والثالثة في إدارات الدولة والجيش والأجهزة الأمنية لا يزالون يقفون خلف الأسد.

وإذا كان العلاج الأمني الذي لجأ النظام إليه في سوريا لمواجهة مجموعات مسلحة قد تجاوز حدوده، وأدى إلى عمليات قمع وقتل للمتظاهرين من الذين ينشدون الإصلاح الحقيقي، فإن واقع المعارضة السورية اليوم يحتاج إلى إعادة نظر. ومثلما يجب على النظام التصرف بطريقة عاقلة وهادئة ويسير نحو الإصلاحات العميقة، فقد بات سؤال المعارضين الوطنيين، وخصوصاً الموجودين منهم في سوريا، ضرورياً بشأن موقفهم، وبشأن تعاطيهم مع الفئة المرتبطة بالمشروع الخارجي الهادف إلى وضع سوريا تحت وصاية خارجية بحجة حمايتها من الحكم، أو بحجة الإشراف على تطوير قوانينها، وخصوصاً أن التيار الانتهازي في الحركة الإسلامية الناشطة بات هو المحرك الرئيسي لكل الثورة المضادة التي تقودها الولايات المتحدة ضد الانتفاضات الإصلاحية في العالم العربي. وإذا لم تبادر هذه المعارضة إلى خطوات واضحة في هذا السياق، فإن السؤال عن شرعيتها الأخلاقية سيطفو إلى السطح.